4 قوانين و584 سؤالا و425 اقتراحاً بقانون

حصاد دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الـ17 السابع عشر.. «مبشر»

شهد مجلس الأمة خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السابع عشر تعاونا نيابيا حكوميا أثمر إقرار 50 تشريعا منها 4 قوانين عامة ضمن الخارطة التشريعية التي أعلن عنها النواب بداية الانعقاد ، إضافة إلى 46 ميزانية وحسابا ختاميا.

وقدم النواب خلال هذا الدور الذي قدرت مدته بـ 44 يوما، 584 سؤالا، إضافة الى 425 اقتراحا بقانون، و495 اقتراحا برغبة.

وشكل المجلس 26 لجنة منها 11 دائمة و15 مؤقتة من بينها لجنتا تحقيق، فيما أصدر 65 تكليفا لهذه اللجان.

ونظر المجلس في طلب برفع الحصانة، و60 رسالة واردة ووافق على 53 رسالة منها، فيما أدرج على جدول أعماله 4 طلبات مناقشة.

افتتح مجلس الأمة دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السابع عشر في 20 يونيو 2023، واختتم الدور في 2 أغسطس 2023 ، وعقد خلال هذا الدور (11) جلسة، تنوعت ما بين جلستين عاديتين، ومثلهما تكميليتين، و(5) جلسات خاصة، تخللها جلستان سريتان بشأن مناقشة استقالة رئيس ديوان المحاسبة والحالة المالية للدولة وجلسة افتتاحية وأخرى ختامية.

جردة لأعمال المجلس في دور انعقاده الأول من الفصل التشريعية الـ 17

أقر مجلس الأمة خلال دور الانعقاد الأول (4) قوانين مهمة تضمنت قانون تأسيس شركات لإنشاء مدن سكنية والتأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين (عافية) وتعديلات قانون إنشاء المحكمة الدستورية وقانون جديد لانتخابات مجلس الأمة (مفوضية عامة للانتخابات)، كما أقر المجلس خلال هذا الدور (46) قانونا للميزانيات والحساب الختامي.

وقدم 44 نائبا 584 سؤالا خلال 44 يوما هي مدة دور الانعقاد الأول أي بمعدل (13) سؤالا كل يوم.

وتمت الإجابة عن (76) سؤالا بمعدل 13% من إجمالي الأسئلة فيما لم تتم الإجابة عن (86) سؤالا بمعدل 15% ولم تمر المدة القانونية المقررة (أسبوعان) للرد على الأسئلة لعدد 422 سؤالا بمعدل 72%..

الأسئلة قدمت إلى جميع الوزراء بالإضافة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد النواف، الذي تلقى 3 أسئلة من 3 نواب بشأن الاستقالة المقدمة من وزيري التعليم د. حمد عبد الوهاب العدواني، والمالية مناف الهاجري.

وقدم رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون 18 سؤالا ليكون الوحيد من بين رؤساء المجالس السابقة الذي يقدم أسئلة للوزراء خلال فترة رئاسته للمجلس، منها سؤال مشترك إلى جميع الوزراء بشأن أحكام الدستور بتعيين الكويتيين.

وقدم 49 نائبا خلال هذا الدور 425 اقتراحا بقانون منها (166) اقتراحا منفردا بمعدل 39% و (259) اقتراحا مشتركا بمعدل 61%.

وقدم رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون اقتراحا بقانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 42 لسنه 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضويه مجلس الأمة (يدلي كل ناخب بصوته في الدائرة الانتخابية المقيد فيها، ويكون له الحق في التصويت لعدد لا يزيد على أربعة مرشحين على أن يكون من بينهم مرشح واحد على الأقل من الدائرة الانتخابية المقيد فيها الناخب).

وقدم 40 نائبا خلال هذا الدور (495) اقتراحا برغبة، منها (484) اقتراحا برغبة قدمها النواب بشكل فردي بمعدل 98% من إجمالي الرغبات، و(11) رغبة مشتركة بين أكثر من نائب بمعدل 2%، من إجمالي الاقتراحات برغبة.

إحصائية لانجازات المجلس في دور الانعقاد الماضي

ووافق مجلس الأمة خلال دور الانعقاد الاول على (85) توصية، من بينها (59) توصية وردت في تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الحسابات الختامية وربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والجهات والهيئات المستقلة والمحلقة، و(4) توصيات قدمها النواب بعد الانتهاء من مناقشة تقارير الميزانيات.

ووافق المجلس على 12 توصية إثر نظر طلب مناقشة بشأن حرق المصحف الشريف في السويد، كما وافق على 5 توصيات بعد إقرار تعديل قانون التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين (عافية)، إضافة الى 5 توصيات إثر مناقشة برنامج عمل الحكومة.

ونظر المجلس في دور الانعقاد الأول 60 رسالة وافق على 53 منها ورفض رسالتين فيما أحيط علما بخمس رسائل.

وتنوعت الرسائل ما بين 26 من رؤساء اللجان البرلمانية بمعدل 43% و31 من النواب بمعدل 52% و3 رسائل من القيادة السياسية بمعدل 5%.

وكلف مجلس الأمة ديوان المحاسبة بالدراسة والبحث والتدقيق في 8 موضوعات خلال دور الانعقاد العادي الأول هي فحص أعمال مستشفيات الضمان الصحي كافة، وفحص مشروع إنشاء ميناء مبارك الكبير، وفحص الموضوعات المتعلقة بأعمال المحافظات الست ومصروفاتها المالية، وفحص أعمال الشركات الخاضعة لرقابة الديوان، وفحص ميزانية البدل النقدي أثناء الخدمة للجهات الحكومية، وفحص مشروع محطة إنتاج الطاقة في منطقة الشقايا، وبحث مدى صحة إجراءات الحكومة بشأن اتفاقية مقر تدريب الملكية الفكرية مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومراجعة الحالة المالية للدولة للسنة المالية 2023/2022.

وأصدر مجلس الأمة خلال دور الانعقاد الأول 65 تكليفا للجان البرلمانية منها (33) تكليفا للجان الدائمة بمعدل 51% و (32) تكليفا للجان المؤقتة بمعدل 49%.

وقدمت إلى مجلس الأمة خلال هذا الدور، 196 شكوى وعريضة، منها 183 شكوى بمعدل 93 % و13 عريضة بمعدل 7%، تمت إحالتها إلى اللجنة المختصة.

استمع إلى أبرز المعوقات التي يواجهونها وتباحث معهم حول الحلول

أسامة الشاهين استقبل ناصر الرحيان ووفد جمعية طلبة كلية الطب

أسامة الشاهين مستقبلا ناصر الرحيان

ويستمع إلى أعضاء وفد طلبة كلية الطب

استقبل النائب أسامة الشاهين في مكتبه أمس م.ناصر الرحيان صاحب فكرة إنشاء بنك التعاون.

وأوضح الشاهين في بيان صادر عن مكتبه أنه تم خلال لقاء مناقشة أهم الملاحظات التي قدمها الرحيان على موضوع البنك، مبيناً أنه سبق أن تقدم في وقت سابق باقتراح بقانون بشأن إنشاء " بنك التعاون" .

وأضاف البيان أن الشاهين وعد بأن هذا القانون سيكون من أهم أولوياته في الفترة المقبلة حتى يتم إقراره.

كما استقبل الشاهين وفد جمعية طلبة كلية الطب ممثلة برئيس الجمعية الطالب يعقوب ناصر الفودري والطالب ماجد هشام الشاهين وهو أحد الطلبة المتطوعين في الجمعية.

ووفق البيان، فقد استمع الشاهين إلى أبرز المعوقات التي يواجها طلبة الطب في دراستهم، وتباحث معهم عن حلول هذه المعوقات، ووعد بأنه سيتقدم باقتراحات للمجلس التي سوف تساهم في حل قضاياهم.

أكد أن التعليم العالي يواجه مشاكل حقيقية في البعثات والمعادلات

محمد هايف: «التعليم» بحاجة إلى وزير متخصص ومؤهل يمتلك رؤية لحل مشاكلها الكثيرة

محمد هايف

أكد النائب محمد هايف ضرورة تولي حقيبة وزارة التعليم وزير متخصص من منتسبي الوزارة ومؤهل لتقديم رؤية ناجحة لحل المشاكل الكثيرة والملفات الضخمة في التربية والتعليم العالي.

وقال هايف في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن التعليم العالي يواجه مشاكل حقيقية في البعثات والمعادلات والتخصصات، ووجود بعض القيادات وبعض الملحقين الثقافيين غير المؤهلين لحل مشاكل الطلبة، لافتا إلى أن لجنة العرائض والشكاوى ناقشت العديد من المشاكل، وتلقت وعودا من التعليم العالي بوضع حلول لها، مضيفا إنه بالرغم من تعاون الوزير المكلف إلا أنه لا يزال هناك ضعف في إنجاز وحلحلة جميع المشاكل التي يعاني من بعضها الطلبة منذ عامين.

وبين أن هناك مشاكل تحتاج إلى تحقيق منها إرجاع جميع مبتعثي جامعات كندا بسبب حالة الغش التي أفصحت عنها الجامعة ولم يتعاون معها الملحق الثقافي.

وقال هايف «أوجه رسالتي إلى رئيس مجلس الوزراء إن هناك مشكلة في التعليم العالي لن يتم حلها بتثبيت الوزير المكلف أو أي من القيادات التي لم تؤد واجبها بحل هذه المشاكل خلال الفترة السابقة».

وأوضح هايف أنه «من غير المقبول ثبات أعداد القبول بكلية الطب في جامعة الكويت وعدم تغيير النسب منذ الثمانينات من القرن الماضي ولم يتغير رغم حاجة المستشفيات المتزايدة في جميع التخصصات».

وشدد على ضرورة عدم تعيين القيادات بالتعليم إلا بشرط التخصص بالتعليم حتى يستطيع الإنجاز والتعاون ووضع خريطة لمستقبل التعليم، مضيفا «الملحقون الثقافيون لابد أن يكونوا من ذوي الخبرة بالتعليم ولا يأتون بالواسطة على حساب طلبتنا في الخارج».

وقال «نريد وزيرا ملما بإدارات الوزارة مترامية الأطراف، يعي متطلبات جميع مراحل التعليم، وقادرا على تقديم رؤى المرحلة المستقبلية للتعليم في الكويت بجميع المراحل»، مشددا على ضرورة حل جميع مشاكل الطلبة قبل بداية العام الدراسي.

واعتبر أن الطالب هو ضحية أخطاء القيادات وغياب رؤية للنهضة في التعليم والتربية، مضيفا «وصلنا إلى درجة أن الطلبة أنفسهم يتقدمون بالحلول للتعليم العالي والقيادات للأسف لا تحرك ساكنا».

أكد أنه سيحيل الملف إلى لجنة حماية الأموال العامة حال عدم تشكيل هذه اللجنة

عبدالله المضف يطالب بلجنة تحقيق في شبهات تعد على المال العام في اللجنة الرياضية بهيئة الصناعة

طالب النائب عبدالله المضف وزير التجارة والصناعة بتشكيل لجنة تحقيق فورية بمشاركة ديوان المحاسبة لفحص ملف اللجنة الرياضية في الهيئة العامة للصناعة، مضيفا إنه سيحيل الملف إلى لجنة حماية الأموال العامة حال عدم تشكيل هذه اللجنة.

وقال المضف في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه تقدم في مجلس 2022 المبطل بأسئلة برلمانية إلى وزير التجارة والصناعة بخصوص اللجنة الرياضية في هيئة الصناعة ولم يتم الرد عليها حينذاك، وأعاد تقديمها في المجلس الحالي ووردته الإجابة عنها.

وبين أن الإجابة التي وردت تحمل شبهة كبيرة في التعدي على المال العام، وأن على وزير التجارة أن يشكل فورا لجنة تحقيق تتناول وجوها عدة في هذه الملف.

وأكد المضف ضرورة أن يتم التحقق من الجهات الراعية والمتبرعة لهذا النشاط وهل هناك علاقة مصلحية تجمعها مع الهيئة، كأن تكون بنوكا توجد للهيئة ودائع لديها، أو مصانع يمكن أن تتعرض للابتزاز أو أن يتم التجاوز عن مخالفاتها طالما أنها هي المتبرع والمستفيد.

وطالب بأن يشمل التحقيق أوجه صرف مكافآت اللاعبين والجهاز الإداري في الفرق الرياضية التابعة للهيئة العامة للصناعة إن كانت قد تم صرفها بالشكل الصحيح أم لا.

وأوضح أنه بحسب تقييمه ومن خلال الإجابات هناك مخالفة صارخة وواضحة بالتعدي على المال العام، وأيضا في المشتريات الرياضية.

وشدد المضف على ضرورة أن يتم فحص الحساب البنكي للهيئة فيما يتعلق بمصروف اللجنة الرياضية ومطابقته مع المستندات المقدمة في الجواب عن السؤال البرلماني.

وطالب بتتبع أموال مكافآت اللاعبين والمشتريات التي صرفتها اللجنة وتضمينها في تقرير لجنة التحقيق، مضيفا إنه « إذا لم تشكل هذه اللجنة فسأضطر إلى إحالة هذا الملف إلى لجنة حماية الأموال العامة وعرض كل ما لدي من مخالفات أمام اللجنة».

عبدالله المضف